الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

12 **أكتوبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان": الفحص قبل الزواج يعزز استقرار الحياة الأسرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 صفر 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912347

نظّمت هيئة حقوق الإنسان في مقرها بالرياض حلقة نقاش بعنوان "الفحص ما قبل الزواج" بمشاركة عدة جهات ذات الصلة. وأكدت الحلقة أن "الحق في الزواج وتكوين الأسرة" حقٌ أساسيٌ من حقوق الإنسان، بما يتيح لكل ذكرٍ وأنثى الارتباط ببعضهما بعلاقة شرعية ونظامية الهدف منها تحقيق الاستقرار بحياة مشتركة قائمة على التعاون والمودة والاحترام والتعاطف والإنجاب لتكوين أسرة تمثل لبنة من البناء المجتمعي.

وتناولت الحلقة ارتباط حق الزواج وتكوين الأسرة بحقوق الإنسان الأخرى، كالحق في الصحة والحق في الرعاية الاجتماعية. ويثبت الحق في الصحة للزوجين من المرحلة السابقة للزواج، حيث إن لكل من الخاطب والمخطوبة الحق في العيش بحياة زوجية صحية نفسية وبدنية قبل عقد الزواج، وتحقيق حالة من التوافق والانسجام بينهما بهدف تكوين أسرة سليمة وإنجاب أبناء أصحاء من خلال إجراء الفحص الطبي قبل الزواج. يُذكر أن هيئة حقوق الإنسان تولي أولوية خاصة لتعزيز الوعي بأهمية الاستقرار الأسري بما يحفظ حقوق جميع الأفراد ويحقق التماسك المجتمعي بهدف حماية حقوق الإنسان، خصوصًا ما يتعلق بالأسرة، وتنفيذ برامج توعوية للحد من العنف الأسري في المجتمع والمحافظة على الجوانب النفسية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ضبط الاستثمار الأجنبي الوهمي والحد من استحواذ "الوافدين" على نسب العمولة وخدمات ما بعد البيع والاحتكار

توظيف خريجات رياض الأطفال ومكافآت لأطباء امتياز الجامعات الأهلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 صفر 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912333

صوت الشورى بالأغلبية لصالح إقرار توصيات لجنة التعليم والبحث العلمي على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 41_1442، وطالب المجلس وزارة التعليم بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة العمل على توظيف خريجات رياض الأطفال، بما يتواكب مع برنامج تنمية القدرات البشرية، وقرر الشورى حّث الجامعات على بذل المزيد من الجهد في تهيئة البيئات الجامعية للطلبة ذوي الإعاقة، وهي توصية إضافية للعضو سعد العتيبي.

كما أيَّد المجلس توصية العضو منى آل مشيط ودعا وزارة التعليم بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الصحة والمالية والجهات المعنية الأخرى لاستحداث برنامج مكافآت أطباء الامتياز السعوديين خريجي وخريجات الجامعات والكليات الأهلية، وطالب الوزارة بالعمل على إكساب الناشئة المفاهيم الأساسية للتربية الإعلامية، وهي توصية لعضو المجلس تركي العواد أخذت اللجنة بمضمونها.

ودعا الشورى في أول جلسات السنة الثانية من دورته الثامنة التي عقدها أمس الاثنين برئاسة مشعل السلمي نائب رئيس المجلس، وزارة التعليم إلى التوسع في استثمار التجربة الناجحة في (التعليم عن بعد) بغرض تعزيز تبادل الخبرات والكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات السعودية والأجنبية، ورفع كفاءة الإنفاق، كما تضمن قرار المجلس قيام الوزارة – في ظل التحوّل إلى النظام الثلثي – العمل على وضع خطة شاملة لضمان نجاح أهداف التغيير التنظيمي الجديد، وإيضاح مبررات التغيير التنظيمي الجديد لقادة التعليم (رؤساء الجامعات، مدراء التعليم في المناطق، المحافظات، مدراء المدارس)، ودعا المجلس الوزارة إلى وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس لمتابعة الأداء الفعلي عند تطبيق النظام تهدف للتقويم والتحسين المبكرين، بالإضافة إلى تدشين حملة توعوية شاملة توضح مستجدات النظام التعليمي الجديد وتستهدف أولياء أمور الطلبة والكادر التعليمي والإداري.

تطوير البيئات التعليمية

وطالب مجلس الشورى الوزارة بتطوير البيئات التعليمية في المدارس والجامعات، بما يتوافق مع تطبيق النظام الدراسي الثلثي، ومتابعة مستجدات تحوّل الجامعات المستقلة إلى نظام الجامعات الجديد، وحث كافة الجامعات على الإسراع في تطوير حوكمة إجراءاتها وتهيئة بيئاتها وفقًا لمتطلبات النظام الجديد، وأكد المجلس في قراره بأن على الوزارة التنسيق والتكامل في تقديم البرامج مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لضمان عدم الازدواجية في التخصصات، بما يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات، ويلبي متطلبات سوق العمل، وينسجم مع مستجدات أنظمة قطاع التعليم والتدريب، مطالباً وزارة التعليم.

نسب الاستثمارات الأجنبية

وفي شأن آخر، طالب مجلس الشورى وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحديد مستهدفات سنوية لنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 5,7% في العام 2030م -أحد مستهدفات رؤية المملكة-وتحديد المبادرات والمشروعات الداعمة لتحقيق تلك المستهدفات، وشدد الشورى على التنسيق مع وزارة التجارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتطوير آليات التفتيش والمتابعة على مشروعات الاستثمار الأجنبي، لضبط

الاستثمار الأجنبي الوهمي، بما يضمن فاعلية تلك المشروعات وأثرها الاجتماعي والاقتصادي على التنمية الوطنية، وأن تقوم الوزارة بالتنسيق مع البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لبناء منصة تقنية تتضمن مؤشرات شاملة للاستثمار الأجنبي والمحلي لدعم دراسات وأبحاث من شأنها تعزيز الاستثمار، كما دعا المجلس وزارة الاستثمار بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتصميم نشاط استثماري كنموذج عمل "عن بعد" للسعوديين والسعوديات في مجالات استشارية وخدمات الأعمال لصالح منشآت إقليمية ودولية، إضافة إلى التنسيق مع وزارة التجارة والهيئة العامة للمنافسة لتطوير الأدوات النظامية اللازمة لضبط سيطرة وكلاء وموزعي الشركات الأجنبية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والحد من الاستحواذ على نسب العمولة وخدمات ما بعد البيع والاحتكار.

صندوق لإقراض الأوقاف

ووافق الشورى على قيام الهيئة العامة للأوقاف بعقد شراكات مع القطاع الخاص لتأسيس أوقاف نوعية ذات أهداف بعيدة المدى، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لإزالة التعديات على الأوقاف، وإزالة العوائق الإجرائية، ودعا المجلس الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على تأسيس صندوق لإقراض الأوقاف لتنميتها وتمويل مشروعاتها المختلفة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال الربط الإلكتروني، والتحول رقمياً في تعاملاتها كافة.

ووافق المجلس خلال جلسته بالأغلبية على ما تضمنه تقرير اللجنة المالية والاقتصادية من توصيات بشأن المعاملة المتعلقة بالقواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية الحكومية.

تحديد البيانات الإحصائية

وفي شأن التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار وافق المجلس على توصيات شملت قيام مركز دعم اتخاذ القرار بالعمل على تركيز الدراسات في مجال دراسات استشراف المستقبل، وضمان الحوكمة في عمله، واتباع المنهج العلمي في إعداد استطلاعات الرأي العام بما يحقق نتائج تدعم صناعة القرار، ودعا المجلس المركز بوضع معايير التوظيف والتعاقد عند الاستقطاب لإجراء الدراسات بما يضمن وجود كفاءات ذات مهارات فنية وإدارية وبحثية تساهم في تحقيق أهداف المركز، كما طالب الشورى المركز بتحديد البيانات الإحصائية التي يحتاجها المركز بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والعمل على تحديثها من خلال الربط الإلكتروني، وهي توصية إضافية قدمها العضو فهد التخيفي أخذت اللجنة بمضمونها.

وأيّد أعضاء الشورى توصية العضو تركي العواد وطالب مركز دعم اتخاذ القرار قيام المركز بزيادة الاعتماد على ورش العمل والندوات وحلقات النقاش بالتعاون مع الجهات الحكومية والخبراء ومراكز الفكر العالمية.

خطة استراتيجية لمكتبة الملك فهد

وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، استمع المجلس إلى تقرير من رئيس لجنة الثقافة والرياضة والسياحة بالمجلس إيمان الجبرين بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية.

وأصدر المجلس بشأن التقرير قراره المتضمن المطالبة بدعم مكتبة الملك فهد الوطنية ماديًا لتمكينها من تنفيذ خططها التطويرية ومشروعاتها المستقبلية، داعيًا إلى دعمها في تأمين مستودعات مناسبة خارج مقرها تتميز بمواصفات عالية ومجهزة بأفضل الأنظمة والحلول التقنية للتخزين والحفظ والاسترجاع، مشدداً المجلس في قراره على أهمية وضع المكتبة خطة إستراتيجية تواكب التطورات والمستجدات الحديثة وتتلاءم مع أهداف وأعمال المكتبة الحالية والمستقبلية، ودعا المجلس المكتبة في ذات القرار إلى الاهتمام بتنويع أنشطتها وتطوير خدماتها المقدمة من خلال القنوات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتفعيل دورها في مجال التدريب التعاوني بشكل أكبر وبما يتلاءم ودورها الوطني.

تحسين أداء محفظة الدين العام

وطالبت قرارات جلسة أمس للمركز الوطني لإدارة الدين بالعمل على تحسين أداء مؤشرات محفظة الدين العام، بشكل عام، وعلى المؤشرات التي حدثت فيها زيادة بأكثر من الضعف خلال عام التقرير، بشكل خاص، مؤكداً على المركز بالقيام بدراسة إمكانية تغيير مرجعية المركز التنظيمية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بدلًا من وزارة المالية، لتطبيق أعلى درجات الحوكمة والتأكد من استقلالية المركز في أداء مهامه لتحقيق الأهداف المرجوة، ودعا المجلس المركز في قراره باعتماد مؤشرات التصنيف الائتماني بالمملكة وتطويرها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ودراسة أسباب عزوف بعض البنوك المحلية عن الانضمام لقائمة المتعاملين الأوليين والعمل على معالجة هذه الأسباب وزيادة عدد المتعاملين الأوليين في السوق المحلي.

«لأجلهم" تدشّن وحدة الإرشاد الأسري لذوي الإعاقة وأسرهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 صفر 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912336

دشنت جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم خدمة الإرشاد الأسري لذوي الإعاقة وأسرهم بهدف تقديم الاستشارات الأسرية والدعم والمساندة الاجتماعية.

وأوضح صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالرحمن آل سعود الرئيس التنفيذي للجمعية أن ذوي الإعاقة لهم خصائص وسمات نفسية واجتماعية تتطلب التعامل معهم ببرامج خاصة تناسب ظروفهم ومتطلباتهم، مشيراً إلى انه تم تدشين وحدة الإرشاد الأسري لتقدم لهم المشورة والتوعية والتثقيف على المستوى الأسري والاجتماعي حتى ينعم ذوي الإعاقة بحياة مستقرة أسرياً وجودة حياة من خلال الأخصائيين والأخصائيات المتدربين على المهارات المهنية اللازمة في ذلك، سواءً من خلال الإرشاد الفردي الهاتفي كحالة مستقلة بسرية تامة، أو الإرشاد الجماعي لذوي الإعاقة وأسرهم "عن بعد" تسهيلاً للمستفيدين وحتى يستفيد أكبر قدر منهم من الخدمات، وذلك عبر رقم الإرشاد الأسري 19904 9200.

«ضمان" يتقي الاحتيال بالتوعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 صفر 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912337

يستعد مجلس الضمان الصحي بالتعاون مع النيابة العامة لإطلاق حملة التوعية الثانية للحد من ممارسات الاحتيال والإهمال وإساءة استخدام وثائق التأمين الصحي ومنافعها.

ومؤخرًا أطلق المجلس بالتعاون مع النيابة العامة حملة "خلك واعي" في مرحلتها الأولى انطلاقًا من مسؤوليته الإشرافية والرقابية وحرصه على استدامة قطاع التأمين الصحي وردف دور الأجهزة ذات العلاقة للحد من الممارسات الخاطئة في القطاع .

وتضمنت الحملة عقد ورشتي عمل عن أساليب وإجراءات التحقيق في جرائم الاحتيال وإساءة الاستخدام، استهدفت ممثلي شركات التأمين ومقدمي خدمات الرعاية الصحية وذوي العلاقة التأمينية، لتمكينهم وتعريفهم بأساليب التحقيق وكيفية جمع الأدلة والأحكام ذات الصلة .

كما أطلق المجلس سياسات سلوكيات قطاع التأمين الصحي الخاص للحد من ممارسات الاحتيال والإهمال وإساءة الاستخدام كجزء من استراتيجية 2020 - 2024 المتمثل في تمكين شركات التأمين ومقدمي الخدمات من رفع مستوى خدماتهم للمستفيدين بوجود تنظيمات وسياسات متطورة.

وكان المجلس قد وقع مذكرة تفاهم مع النيابة العامة لتبادل الخبرات والتعاون والمبادرات التوعوية والتثقيفية والأبحاث المشتركة وتنشيط قنوات التواصل بين الأجهزة الحكومية والقطاعات المختلفة.

إلزام "الحكومية" بالتحقق من المخالفات قبل إيقاع العقوبة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/755309

سعيد الزهراني - الطائف
صدرت توجيهات عليا للجهات الحكومية بضرورة اتخاذ ما يلزم لضمان تحقيق الإجراءات العادلة أثناء ممارسة اختصاصاتها -المنصوص عليها نظاما- في ضبط المخالفة الإدارية وإيقاع جزائه.
وتضمنت التوجيهات لمختلف الجهات الحكومية بالعمل على التحقق من ثبوت ارتكاب المخالفة قبل إيقاع جزائها وتحديد النص النظامي الذي تمت مخالفته على وجه التعيين وتوحيد المعايير التي تتبعها الجهة الحكومية لتحديد ما يعد معه القيام بفعل أو الامتناع عنه مخالفة تستوجب الجزاء.
كما شددت التوجيهات على إيراد وقائع المخالفة قدر الإمكان وتسبيب إثبات ارتكابها وإيقاع الجزاء، وتبليغ المخالف بالجزاء الموقع عليه.

«التعليم»: حرمان متجاوز نسبة الغياب من اختبار الدور الأول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/755307

المدينة - جدة
A A
حذرت وزارة التعليم طلاب وطالبات نظام المسارات بالمرحلة الثانوية من الغياب دون عذر، وأكدت ضرورة التقيد بالحضور للمدرسة وعدم الغياب، وبينت أنه في حالة بلوغ الطالب في الحصص الدراسية للنسب المحددة للغياب خلال الفصل الدراسي يعتبر الطالب محروما، ولا يدخل اختبار الدور الأول ويختبر في الثاني من 100 درجة وتتم معاملته منتسبا لا منتظما.

وأوضحت «التعليم»، أن الحرمان سيطبق بحق من بلغ غيابه 25% من عدد الحصص دون عذر أو 50% بعذر أو من دونه، وأشارت إلى أن توزيع حصص نسب الغياب سيكون على النحو كالتالي: «في حالة الغياب دون عذر 14 حصة للمقررات ذات الخمس حصص أسبوعيا، 11 حصة للمقررات ذات الأربع حصص،9 حصص للمقررات ذات الثلاث حصص أسبوعيا، وبالنسبة للغياب بعذر أو دون عذر، والذي يمثل غياب 50% من إجمالي عدد الحصص، فسيكون 28 حصة للمقررات ذات الخمس حصص، و22 حصة للمقررات ذات الأربع حصص، و18 حصة للمقررات ذات الثلاث حصص.

وأبانت الوزارة، أنه سيتم تخصيص 100 درجة لكل مقرر دراسي خلال كل فصل دراسي منها 60 درجة لأعمال المستوى و40 درجة للاختبار النهائي، ويستثنى من التوزيع مقررات التقويم المستمر والمقررات التي تتطلب توزيعا خاصا، مشيرة إلى أن مقررات التقويم المستمر لا يوجد فيها اختبار نهائي، ويكون تقويمها مستمرا خلال الفصل الدراسي، ومنها مقررات كفايات لغوية والقرآن والتفسير والحديث والتربية الصحية والبدنية والتفكير الناقد والدرسات الاجتماعية والتربية المهنية.

وسبق أن اشترطت وزارة التعليم حصول الطلاب من سن الـ12 عاماً على جرعتين كاملتين من اللقاح المضاد لفيروس كورونا المتسجد من أجل الحضور المدرسي، حيث شدد وزير التعليم حمد آل الشيخ، على عودة الدراسة حضوريا في التعليم الجامعي والتدريب التقني والمرحلتين المتوسطة والثانوية، بشرط حصولهم على جرعتي اللقاح المضاد لكورونا، في حين تتم الدراسة عن بعد للمرحلة الابتدائية عبر منصة مدرستي.

طالبة ثانوي بجدة تعتدي على زميلتها بمشرط

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 05 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/755273

المدينة - متابعات

سددت طالبة بإحدى المدارس الثانوية في جدة، طعنة بمشرط، لزميلتها في قدمها، محدثة لها إصابة بالغة، نقلت على إثرها إلى أحد المستشفيات، ليتم اسعافها، فيم تحفظت الجهات الأمنية على الطالبة المعتدية، لحين تشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة، وإماطة اللثام عن تفاصيلها ودوافعها وأسبابها.

وكانت والدة الطالبة المعتدى عليها قد نشرت صور لابنتها المصابة، حيث بينت الصور إصابتها بجرح قطعي عميق في القدم.

أطلق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار.. 27 تريليون ريال الإنفاق المحلي حتى 2030

ولي العهد: تمكين المُستثمرين.. توفير الحلول التمويلية.. وتعزيز التنافسية

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2084927

أطلق ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز أمس (الاثنين)، الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي تعد أحد الممكنات الرئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي أجملَها ولي العهد، عند إطلاق الرؤية، بقوله: «إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا وموردا إضافياً لبلادنا»، وأضاف أن المملكة تسعى لاستثمار مكامن القوى التي حباها الله بها من موقع إستراتيجي متميز، وقوة استثمارية رائدة، وعمق عربي وإسلامي.

وستسهم الإستراتيجية الوطنية للاستثمار في نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، الأمر الذي سيحقق العديد من أهداف رؤية المملكة 2030، بما في ذلك رفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إسهاماته إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتخفيض معدل البطالة إلى 7%، وتقدُّم المملكة إلى أحد المراكز العشرة الأوائل في مؤشر التنافسية العالمي بحلول عام 2030.

حوكمة شاملة للإشراف على الإستراتيجية

الإستراتيجية الوطنية للاستثمار تشمل وضع حوكمة شاملة للإشراف على تنفيذها، من خلال اللجنة الوطنية العليا للاستثمار، التي يرأسها ولي العهد، ووضع وإقرار الحوافز للاستثمارات النوعية، وحصر وتطوير الفرص الاستثمارية. كما تشمل الإستراتيجية عدداً من المبادرات؛ منها إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بتنظيمات تنافسية وحوافز جاذبة للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية؛ وبرنامج لنقل سلاسل الإمداد الإستراتيجية إلى المملكة، والاستحواذ على حصة من السوق في مكونات سلاسل الإمداد؛ ومبادرات للتمويل، تشمل تطوير حلول تمويلية جديدة للقطاع الخاص، لتعزيز تكوين رأس المال؛ كما تشمل كذلك تطوير منصة «استثمر في السعودية» لتكون المنصة الوطنية لعرض وتسويق الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة.

فتح الأبواب أمام القطاع الخاص ليزدهر

بمناسبة إطلاق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، قال ولي العهد في بداية حديثه: «تبدأ المملكة اليوم مرحلة استثمارية جديدة تقوم على نجاحنا في زيادة عدد وجودة الفرص للمستثمرين السعوديين والدوليين؛ لنُمكِّن القطاع الخاص، ونوفر له فرصاً ضخمة. ولا شك أن الاستثمار هو أحد الوسائل التي ستساعدنا على تحقيق طموحات وتطلعات رؤية المملكة 2030، بما في ذلك تنمية وتنويع الاقتصاد واستدامته، ونقل وتوطين التقنية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل، وصقل مهارات ثرواتنا البشرية وتعزيز قدراتها، لنترك إرثاً من الازدهار لأجيال الغد.«

وأضاف موضحاً: «تتمحور الإستراتيجية الوطنية للاستثمار حول تمكين المُستثمرين، وتطوير وإتاحة الفرص الاستثمارية، وتوفير الحلول التمويلية، وتعزيز التنافسية. كما تُسهم في زيادة فاعلية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، حيث باتت مهمتنا تكمن الآن في فتح الأبواب أمام القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة له لينتج وينمو ويزدهر.«

مستقبل مشرق واقتصاد متنوع ومستدام

أكد ولي العهد أن المرحلة القادمة من الإستراتيجية الوطنية للاستثمار تشمل تطوير خطط استثمارية تفصيلية للقطاعات؛ التي منها على سبيل المثال قطاعات الصناعة، والطاقة المتجددة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية.

وأوضح ولي العهد، في حديثه حول الإستراتيجية، أن تحقيق الأهداف الاستثمارية الطموحة للمملكة سيكون من خلال تضافر الجهود، ومشاركة عدد من الجهات -مثل صندوق الاستثمارات العامة- في الاستثمار في المملكة وفق إستراتيجيته، وإسهام القطاع الخاص، من خلال إسهام الشركات السعودية الكبرى بالمزيد من الاستثمارات الوطنية، من خلال برنامج «شريك»، إضافة إلى استثمارات القطاع الخاص الأخرى والاستثمارات الأجنبية.

وقال ولي العهد: «نفخر اليوم بما حققته مملكة الفرص من إنجازات مبهرة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز خلال المرحلة الأولى من تنفيذ رؤية المملكة 2030. وسنواصل العمل نحو مستقبل مشرق، يعززه اقتصاد متنوع ومستدام، وهذه الإستراتيجية تُشكّل أحد الروافد لتحقيق ذلك. ونحن واثقون، بتوفيق الله، من قدراتنا على الوصول إلى أهدافنا الطموحة وتطلعات شعبنا العظيم.»

وأشار ولي العهد إلى أن الاستثمار يُشكّل عنصراً جوهرياً ومحورياً في منظومة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تحت مظلة رؤية المملكة 2030. وبالتالي، سيتم ضخ استثمارات تفوق 12 تريليون ريال في الاقتصاد المحلي حتى عام 2030 (5 تريليونات ريال من مبادرات ومشاريع برنامج شريك، و3 تريليونات ريال من صندوق الاستثمارات العامة مخصصة للاستثمارات المحلية، و4 تريليونات ريال من استثمارات الشركات الوطنية والعالمية المتنوعة، تحت مظلة الإستراتيجية الوطنية للاستثمار). علاوة على ذلك، سيحظى الاقتصاد بضخ نحو 10 تريليونات ريال أخرى من الإنفاق الحكومي من خلال الميزانية العامة للدولة خلال السنوات العشر القادمة، و5 تريليونات ريال أخرى من الإنفاق الاستهلاكي الخاص للفترة نفسها، ليشكل إجمالي هذا الإنفاق نحو 27 تريليون ريال حتى عام 2030 (أي ما يعادل 7 تريليونات دولار.(

وتحديداً تهدف الإستراتيجية الوطنية للاستثمار إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال سنوياً، وزيادة الاستثمار المحلي ليصل إلى نحو 1.7 تريليون ريال سنوياً بحلول عام 2030. وبتحقيق هذه المستهدفات، من المتوقع ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من 22% في عام 2019 إلى 30% في عام 2030، الأمر الذي سيُسهم في نمو الاقتصاد السعودي ليصبح من أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم.

وستدفع هذه الإستراتيجية بالاستثمار في المملكة للأمام بوتيرة أعلى وخطى أسرع، من خلال تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها، وتنفيذ إجراءات تصحيحية جوهرية على مستوى الإطار التنظيمي والتشريعي، وحصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين، وتوفير حزم من الحوافز للمشاريع الاستثمارية النوعية، وجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة، إضافةً إلى دعم استثمارات وأعمال الشركات الوطنية، لتعزيز مكانتها الدولية، وتمكينها من إيصال وترسيخ استثماراتها ومنتجاتها وخدماتها في الأسواق الإقليمية والعالمية، بكفاءة وتنافسية عالية.

وفي هذا الإطار، تتكامل الإستراتيجية مع برامج الرؤية، التي سبق الإعلان عنها، والتي يمثل الاستثمار جزءاً أساسياً فيها، مثل: برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وبرنامج التخصيص، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج جودة الحياة، إضافة إلى الإستراتيجيات الوطنية الأخرى.

نفخر بما حققته مملكة الفرص من إنجازات مبهرة في ظل قيادة خادم الحرمين

بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة وسنسعى لتكون محركاً لاقتصادنا

المملكة تسعى لاستثمار مكامن القوى من موقع إستراتيجي وعمق عربي وإسلامي

تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل وصقل مهارات ثرواتنا البشرية

رفع إسهام القطاع الخاص إلى 65%

تعزيز الاستثمار الأجنبي إلى 5.7%

زيادة الصادرات غير النفطية إلى 50%

تخفيض معدل البطالة إلى 7%

صحة الفرد قبل العمل

لمصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/755314

إبراهيم محمد باداود

بعض الأعمال والوظائف ليس لها وقت ثابت فالعمل فيها يكاد يكون على مدار الساعة خصوصاً إن كانت مرتبطة بخدمة يتم توفيرها ليلاً ونهاراً، مما يشكل عبئاً كبيراً وإرهاقاً نفسياً وعصبياً على بعض العاملين في تلك المجالات وقد يؤثر على صحتهم أو علاقاتهم الأسرية على المدى البعيد.

ينصح بعض خبراء الموارد البشرية والعاملين في المجال الصحي أن يحرص أولئك على الهدوء وأن يتحلوا بالصبر وأن يتجنبوا القلق والمخاوف وأن يحرصوا على وضع حدود واضحة بين العمل وبين حياتهم الطبيعية حتى لا تسيطر ساعات العمل على حياتهم ولا تستولي على أعمارهم ولا تستهلك صحتهم، فالفصل بين ساعات العمل وبين شؤون الحياة الأخرى أمر ضروري ولا يمكن تخفيف تلك الضغوط النفسية والعصبية دون ذلك الفصل.

بعض الموظفين قد يلجأ للقيام بوضع الهاتف المحمول في وضع الطيران بعد انتهاء ساعات العمل كحل لتجاوز تلك الضغوط النفسية ولكن هذا الأمر قد لا يروق لبعض المديرين ممن يعتقدوا بأن الموظف يجب أن يكون رهن إشارتهم في أي وقت.

وبعض الموظفين قد يكون ممن التحق بالوظيفة مؤخراً تجده يتردد في الاعتذار عن الرد بعد نهاية الدوام أو إغلاق جواله خوفاً من أن يخسر وظيفته أو أن يترك انطباعًا عند مديره بأنه غير متعاون أو ليس لديه اهتمامًا أو حبًا للعمل ولذلك تجده يعمل على مدار الساعة كسباً لرضاهم ويخاطر بصحته ويضحي بوقته مع أسرته في سبيل المحافظة على وظيفته، وبعض المديرين للأسف لا يقدر هذا الأمر فالمهم بالنسبة له هي مصلحة العمل والتي هي مقدمة على أي أمر آخر.

العمل بجد واجتهاد وتفاني أمر مطلوب ولكن لا يعني إهلاك النفس، فلكل شيء وقت وإن -لا سمح الله- تدهورت صحة الموظف فلن ينفعه الآخرون.

مسيرة استثمارية ومسارات تنموية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/10/12/article_2188256.html

كلمة الاقتصادية

يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية منذ أعوام تحولات وتغييرات جذرية إيجابية، تدعم مسيرة التنمية الوطنية باستخدام أعلى المعايير والمفاهيم الاقتصادية التي تتماشى مع استراتيجية تبني المشاريع الحيوية، ذات العائد التنموي المتميز. ومن هنا، جاءت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي دشنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ضمن المسار الناجح لـ"رؤية المملكة 2030"، هذه "الرؤية"، التي وضعت الأسس والقواعد، ووفرت الأدوات، والبيئة اللازمة لبناء اقتصاد سعودي وطني جديد، يوائم حاضر ومستقبل السعودية كله.

مسار "الرؤية" مر بمراحل مختلفة تدعم بعضها الآخر، وفق خطة تضمن الوصول إلى أرقى معايير الجودة ليس فقط

على صعيد المشاريع التي تتضمنها، بل أيضا في نطاق الفترة الزمنية المخصصة لإتمام الإنجازات في هذا الميدان أو ذاك. هذا ما أظهر بوضوح بلوغ سلسلة من المشاريع مقاصدها، وأهدافها، في فتراتها الزمنية المحددة، بل إن بعضها تحقق حتى قبل نهاية المدة الموضوعة لها، فكل ميدان ضمن ورشة البناء الاقتصادي حقق خطوات عملية على الأرض، ودعم الاستراتيجية الوطنية الشاملة.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار دشنها ولي العهد مع بدء المرحلة الثانية من مراحل "رؤية 2030"، تختص كما هو واضح من اسمها بإطلاق الفرص الواعدة أمام المستثمرين، وهذه الفرص تسهم مباشرة في تحقيق مستهدفات الرؤية، في أعقاب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية. واستراتيجية الاستثمار هي في الواقع محور أساسي لتحقيق واحد من أهم أهداف "رؤية المملكة"، وهو تنويع مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد على النفط.

السعودية حققت قفزات نوعية في هذا المجال خلال الأعوام القليلة الماضية، ظهرت نتائجها في الموازنات العامة السابقة التي تضمنت مساهمة متصاعدة للقطاع غير النفطي فيها، هذا القطاع الذي نما في الواقع 2.9 في المائة في الربع الأول من العام الجاري، في الوقت الذي كان فيه العالم يواجه مرحلة صعبة من الآثار التي تركها وباء كورونا. مساهمة القطاع غير النفطي بلغت 62.8 في المائة في الربع الأول من هذا العام، مقابل 59.2 في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي، وهذه المسيرة تتعزز بالطبع عبر استراتيجية الاستثمار الوطنية المشار إليها في كل القطاعات، مثل الصناعة والخدمات اللوجستية، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية. وستوفر فرصا كبيرة، نتيجة الأبعاد المتجددة للاقتصاد السعودي، بما في ذلك زيادة التنافسية.

الاستثمار في السعودية، مدعوم أيضا بمقومات كثيرة أخرى، بما في ذلك الإمكانات الواسعة غير المستغلة، والقابلة للاستثمار عالي الجدوى، إلى جانب مكانة البلاد عالميا وإقليميا، وسمعتها الائتمانية المرتفعة، حتى في عز الانكماش الاقتصادي العالمي الذي حدث في الفترة السابقة.

في الأعوام الماضية استقطبت السعودية استثمارات أجنبية عديدة، وهذه الاستثمارات تشهد ارتفاعا بسبب الإمكانات التي تتوافر على الساحة المحلية، إلى جانب المرونة التشريعية التي جلبتها "رؤية المملكة" إلى الميدان الاقتصادي عموما، ناهيك عن موقع البلاد الاستراتيجي كجسر إلى منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، وجنوب أوروبا، ووسط جنوب شرق آسيا.

إطلاق الاستراتيجية جاء في الوقت المناسب، وفي المرحلة المثالية للبناء الاقتصادي عموما، فقد وفرت التشريعات نفسها الأرضية الصلبة للاستثمارات المحلية أيضا، فضلا عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنح الأخير الفرص اللازمة ليس فقط لتحقيق العوائد، بل أيضا للمساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

السعودية ألزمت نفسها بتحقيق مستوى عال من التطلعات في كل جانب من الجوانب الاستثمارية، بما في ذلك مضاعفة قيمة الاستثمارات إلى ثلاثة أضعاف بين عامي 2019 و2030، فضلا عن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي أكثر من 20 مرة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكل هذا يتم في ظل نجاح الرياض في تنفيذ نحو 60 في المائة من الإصلاحات الاقتصادية في غضون عامين فقط. كل ذلك أسهم في تطورات سريعة، وقوية، في مجالات متعددة منها: السياحة، والفنون، والثقافة، والطاقة المتجددة، والترفيه، بخلاف المشاريع الأخرى الكبيرة بحجمها، وعوائدها على الساحة الوطنية، التي ترفد القطاعات بالابتكار، وأفضل الممارسات العالمية، واستشراف المستقبل.

كاريكاتير

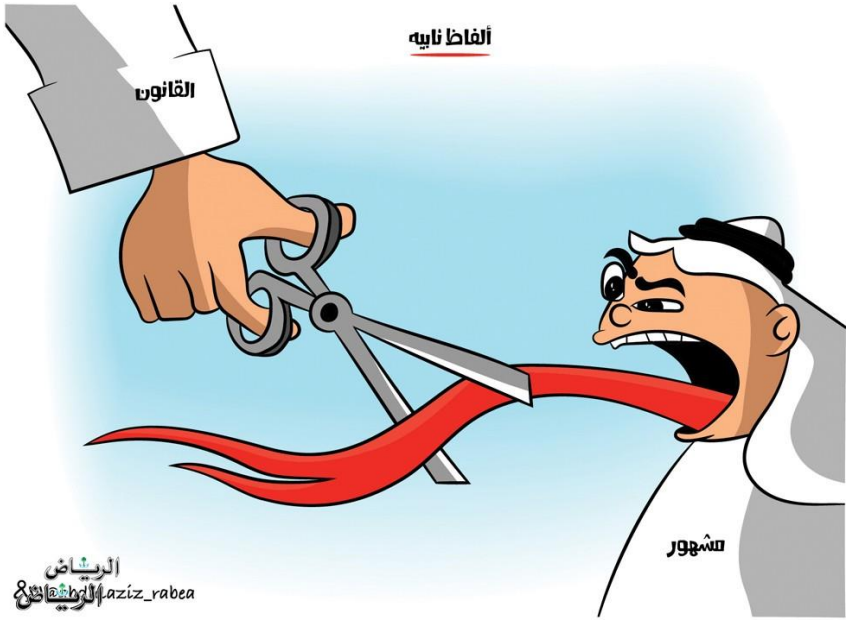

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12 أكتوبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1912433

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 ربيع أول 1443هـ - 12. أكتوبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/755245